

العنوان:	البنيات الإقتصادية والإجتماعية في مقدمة جبال الريف على عهد الحماية الفرنسية : نموذج منطقة زرهون 1911 - 1939
المصدر:	أشغال الأيام الوطنية الثانية - الجبل في تاريخ المغرب
الناشر:	الجمعية المغربية للبحث التاريخي
المؤلف الرئيسي:	بوعسرية، بوشتى
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
مكان انعقاد المؤتمر:	فاس
رقم المؤتمر:	3
الهيئة المسؤولة:	جامعة سيدي محمد بن عبدالله . كلية الآداب والعلوم الإنسانية . سايس المملكة المغربية
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	140 - 154
رقم MD:	584892
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المؤتمرات و الندوات، السياسة الإقتصادية ، العلاقات الإجتماعية ، السياسة الإستعمارية ، الإحتلال الفرنسي ، الظواهر الطبيعية ، جبال الريف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/584892

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

البنيات الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة جبال الريف علي عهد الحماية الفرنسية نموذج منطقة زرهون 1911 - 1939

بوشتى بوعسرية

تعتبر كتلة زرهون من أقدم المناطق التي استقرت فيها عناصر بشرية متنوعة الأصل، هاجرت إليها على حقب متتالية كانت آخرها بداية القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد طغى العمل الفلاحي على نشاط سكان المنطقة، وكان الإنتاج كافيا ومتنوعا بفضل ملاءمة الظروف الطبيعية، لدرجة أن الزراهنة كانوا يصدرون جزءا من هذا الإنتاج إلى المدن المجاورة لهم وخاصة مكناس وفاس.

وحافظ الزراهنة - مع بداية عقد الحماية الفرنسية على المغرب . 2 م 30 مارس 1912 - على وتيرة إنتاجهم من حيث الكم والكيف، رغم تزايد عدد السكان، وظلوا ينعمون بنوع من الرخاء طيلة عقدين من الزمان تقريبا (1911 - 1929)، إذ مع مطلع الثلاثينات من هذا القرن تغيرت الوضعية الاقتصادية بفعل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وبسبب تعاقب سنوات الجفاف، وارتفاع النمو الديموغرافي الذي لم تكن تواكبه الزيادة في الانتاج، خاصة وأن أجود الأراضي صارت بيد أعيان البلد وبعض الموسرين من أهل فاس ومكناس وكذا فئة من المعمرين، ولم يتمكن المسؤولون من إدخال تقنيات عصرية لكتلة زرهون التي ظلت، منعزلة عن التطورات التي تجري حولها، مما كان له انعكاس سلبي على حياة السكان الذين تحول بعضهم إلى عاطلين هاجر جلهم إلى المدن القريبة منهم. وزادت الفوارق "الطبقية" بين من يملكون الأرض ومن لا يملكونها، فصارت، أحوال الأغلبية من الأهالي متأزمة بعدما كانوا سابقا ينعمون بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي في حياتهم اليومية قبل دخول الاستعمار الفرنسي لبلادهم.

سكان منطقة زرهون:

تعتبر كتلة زرهون جزيرة جبلية صغيرة، وتعرف بمقدمة جبال الريف منزوية على

هامش السهول الشمالية الكبرى للمغرب ومنعزلة عنها، ترتفع وسط مثلث يمتد ما بين مكناس وبوتي جان (سيدي قاسم) وفاس، وتحيط بها سهول سايس فاس-مكناس جنوبا عند وادي الشجرة، وسهل الغرب شمالا عند بلاد الأودية وتادلة وشراردة، وشرقا وادي مكس، وغربا بلاد جروان الشمالية - حيث تشكل مع جبل قفص ووطيطة وحافات تسلفات حدا ما بينها وبين وادي ردم-.

وتقدر مساحة زرهون بحوالي 300 كيلومتر مربع - على امتداد: 30 كلم طولا و 10 كلم عرضا- وتحتل موقعا وسطا بالنسبة للطرق الرابطة بين الغرب والشرق، مما جعلها تتحكم في السهول والأودية المحيطة بها، وأعلى قمم الكتلة هو جبل زرهون - 1119م- شمال مدشر المغاصيين وجبل النصراني - 1089م - شرق الجبل المذكور، وظهر النسور - 919م - بالشمال، إضافة إلى جبال أخرى أقل ارتفاعا مما ذكر مثل: قفص، قنوفة ... ومناخ زرهون متوسطي، إذ لا يزيد متوسط التساقطات عن 700 ملم سنويا. جعله ميشيل جوبير يشبه مناخ باريس[1]. وساعدت كثرة المياه المتنوعة المصادر - سواء منها الأودية كوادي خمان أو العيون كـ : عين شانش وعين الشگر وعين خبير ... على نمو العديد من الأشجار المثمرة وغرسه، وأهمها الزيتون والتين والكروم واللوز والتفاح والرمان والبرتقال ..... إضافة إلى زراعة الحبوب - قمح، شعير-... والقطاني.

ويتجمع سكان كتلة زرهون داخل مداشر متعددة، يختلف أصلهم ما بين الشمال وجنوب المنطقة، فقد هاجر أهالي الريف أول الأمر إليها واستقروا بالشمال في قرى: بني مرعاز وتازة ... وصارت تنسب إلى أصحابها وتسمى مداشر أهل الريف، هذا فضلا عن وجود الريفيين بالجنوب بكل من مدشر سيدي عبد الله بن تاعزيزت، وآيت حسان.... أما سكان باقي جنوب زرهون وشرقا فينتسبون إلى العنصر العربي الذي نزح أغلبهم إلى المنطقة من المغرب الشرقي بعد احتلال القوات الفرنسية للجزائر سنة 1830. وأشهر القبائل التي يرجع أصل المهاجرين إليها: حميان ولمهاية والنصيريين والغنانمة والرواشد وفرطاسة وأولاد سيدي الشيخ، وهكذا فإن أصل سكان زرهون متنوع وبالتالي فهم لا يكونون قبيلة واحدة، واستقروا في المنطقة على فترات متتالية،

(1) جوبير (ميشل): المغرب في ظل يديه منشورات عويدات بيروت 1987 ص 197 .

بعيدين عن الصراعات القبلية التي كانت الجبال وبعض السهول المغربية مسرحا لها، خاضعين للأحكام الشرعية[1].

وبلغ عدد هؤلاء السكان حسب أقدم إحصاء أنجز سنة 1916 حوالي 22000 نسمة منهم 4000 نسمة داخل "مدينة مولاي ادريس" وارتفع هذا العدد سنة 1926 إلى: 33459 نسمة، في حين صاروا سنة 1931 : 33144 نسمة[2]- بما في ذلك سكان قبيلة دخيسة التي كانت تابعة إداريا لقيادة زرهون الجنوبية ومقرها مدشر لمغاصيين- وارتفع عدد سكان زرهون سنة 1936 إلى: 37130 نسمة[3]:

- زرهون الشمالية : 26380 نسمة.

- زرهون الجنوبية : 10745 نسمة. إضافة إلى 5 أوربيين بالقرب من وليلي-.

وتصل كثافة السكان في منطقة زرهون إلى 124 نسمة كلمتر مربع[4] وهي من

---

(1) Olivier: Mémoire sur l'Evolution économique des Tribus françaises (Zerhoun, Guerruane du Nord, Majet et Arab de Saïs) Fevrier 1937. Page 3 C. H. E. A. M. cote 77.

(2) المصدر السابق ص 13 .

(3) Lance (P): Répertoire Alphabetique des Agglomérations de la zone Français de l'Epire cherifien classée par tribus et fraction de Tribus d'après les résultats de recenssement du mars 1936.1941.Page:317 - 318.

ملاحظة:

أهم المداشر في زرهون الشمالية فخدة أهل الريف بنسبة 8692 نسمة ومنها مداشر بني مرعاز بـ 1294، كرمة بنسالم 1067 وفرطاسة ب 838 نسمة .

- فخدة بني عمار : 8237 نسمة وبين مداشرها بني عمار 2679نسمة.

- ولاد يوسف 1726 نسمة السخيرات 1842نسمة.

- فخدة مولاي ادريس : 7484 نسمة.

أما أهم مداشر زرهون الجنوبية: 10747 نسمة ومنها المغاصيين بـ 7112 نسمة .

- آيت سيدي احساين بـ 1024 نسمة موساوة بـ 1924 نسمة.

- فخدة تالغزة 3633 نسمة مدشر تالغزة 822 نسمة.

(4) Berthier (Paul): Essai sur l'Histoire du Massif de Moulay Idriss de la conquête Musulmane à l'Etablissement du protectorat français. Edition Felix-Mousho. Rabat 1938. Page: 26.

أعلى النسب في لمغرب - (20 نسمة كلمتر مربع)-[1].

ونلاحظ عموما أن العناصر البشرية الأكثر أصالة في زرهون، مؤلفة من الريفيين الذين هاجروا إلى المنطقة في بداية حكم السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام (1822 - 1859). وأوائل القرن العشرين، وينتمي هؤلاء الريفيون إلى قبائل : بني ورياغل وبني توزين، وبني عمرت وبني وراين[2] وكانت مهنهم تقتصر على الفلاحة التي تكاد تكون الصناعة الوحيدة في زرهون فوق أراضي اختلفت أصولها العقارية.

الملكيات العقارية في منطقة زرهون:

قدرت الأراضي الزراعية في زرهون سنة 1929 بـ : 22000 هكتار[3] موزعة ما بين أنواع مختلفة من حيث ملكيتها والتصرف فيها وإنتاجها، وتكاد الملكيات الخاصة تكون شبه مطلقة، ولا وجود بالمرة للملكيات جماعية، وتمتاز بمساحتها الصغيرة التي تتراوح ما بين ثلث هكتارات، في الغالب الأعم، باستثناء لملكيات - الكبرى التي اسحوذ عليها كبار الأعيان وأصحاب السلطة والشرفاء وشرذمة من المعمرين[4].

ويأتي في مقدمة أنواع الملكيات العقارية في كتلة زرهون:

* الأملاك الحبسية التي يرجع تاريخ تحبيسها إلى عهد السلطان العلوي سيدي محمد بن عبد الله (1757 - 1790) الذي أوقف بعض الأراضي وأشجار الزيتون على عموم الشرفاء القاطنين بجبل زرهون وخاصة أبناء المولى إسماعيل سكان مكناس، إضافة إلى بعض أهل هذا الجبل والمدينة الإسماعيلية[5]. هذا فضلا عن تحبيسات الخواص من المحسنين والموسرين سواء من البلادات أو أشجار الزياتين والتين والخروب

(1) La carrière (Philippe): Vers la Restauration des Municipes du Djebel Zerhoun. Esquise d'une réforme Municipale dans un Massif du Maroc septentrional mémoire de stage. Decembre 1949 Page 7.

(2) المصدر السابق ص 4 .

(3) Dresch (Jean): Etude sur le Massif de Moulay Idriss, In Annal de Géographie N° 221 sept 1930. p.396.

(4) La Carrière, op, cit, p. 9

(5) ابن زيدان (عبد الرحمان) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ج 3 ط 2 مطابع اديال الدار البيضاء 1990 ص 250.

والصابرة...... والمعصرات، والزيبات والكوشات ....

وكانت مداخيل المحبسات المذكورة تصرف على تسيير المنشآت الدينية والاجتماعية ومنها مساجد "مدينة" مولاي إدريس ومداشرها، وكانت هذه - المحبسات تكترى -في الغالب- لأشخاص لهم نفوذ في المنطقة، لكن بعد عقد الحماية الفرنسية على المغرب، ثم إحصاء الأملاك الحبيسة وضبط أماكنها وصارت تكترى بالمزاد العلني لكل راغب في ذلك دون تدخل أو وساطة[1]. وقدرت المساحات التي كانت تديرها نظارة أحباس زرهون في هذه الفترة بـ : 4000 هكتار[2].

* الملكيات الخاصة وهي السائدة في زرهون ويعود تاريخ انتشارها إلى عهود سحيقة أي منذ استقرار السكان بالمنطقة في العهود القديمة، وساعد على انتشارها غياب التطاحنات القبلية حول المراعي، ثم في مرحلة لاحقة سيادة الشرع الإسلامي وأخيرا قلة عدد المعمرين الذين ابتليت بهم زرهون عكس ما كان سائدا في أراضي القبائل المجاورة لمدينة مكناس، ويسيطر على الممتلكات العقارية كبار الشرفاء والأعيان والقواد الذين تعاقبوا على حكم المنطقة شمالها وجنوبها، حيث كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي سلطوي خولهم السيطرة على مائات الهكتارات ومثلها أو يفوق من أشجار الزيتون، هذا فضلا عن امتلاك بعض الفلاحين القلائل لبعض الهكتارات حصلو عليها ما سبق ذكره وتسيطر على أراضي حراثية وتمتلك ثروة حيوانية مهمة نذكر أربعة نماذج منها، ويتعلق الأمر بقاسم بن محمد المعروف بولد قطيرة قائد زرهون الجنوبية (1918 - 1937) ومقرها مدشر المغاصيين، حيث كان يملك ما يزيد عن 320 هكتار من الأرضي الزراعية إضافة إلى مساحات غابوية كان له الحق -دون غيره- في رعي عشرات الأغنام والأبقار والدواب التي ترجع إلى أصلها إليه وقدرت قيمة ممتلكاته ماليا بـ:

---

(1) Olivier, op, cit p. 20 .

(2) Wahbi (Driss): Moulay Idriss. Evolution d'une Petite ville Traditionnelles en crise. Doctorat 3ème Cycle. Volume 1 . Page: 20 . "Au début du siècle les Habous de Moulay Idriss contvilent plus de quatre Mille Hectares.

505800 فرنك[1].

وأما النموذج الثاني فهو أخ القائد المذكور - وذريته في القيادة- وإسمه علال بن محمد (1937 - 1946) فقد قدرت ثروته من الأراضي بـ: 430 - هكتار حراثية، إضافة إلى 120 هـ مغروسة بأشجار الزيتون[2].

وكان قائد زرهون الشمالية - ومقرها بزاوية أم إدريس- عمر بن محمد الصنهاجي (1918 - 1931) يملك عشرات الهكتارات و 1000 شجرة زيتون وعشرات المواشي والدواب، أما خلفه في القيادة المسمى الغالي المرنيسي (1931 - 1953) فقدرت ملكياته بـ: 150 هكتار من الأراضي الزراعية و 1000 زيتونة إضافة إلى مئات المواشي والدواب وحصرت القيمة المالية الاجتماعية لهذه الثروة الفلاحية في 797600 فرنك[3].

وكان الأجانب في زرهون وعددهم ثلاثة يملكون مائات الهكتارات، وأشهرهم المستوطن جول جوبير قرب مدينة وليلي الأثرية بوادي خمان وبلغت مساحة ما امتلكه أزيد من 400 هكتار، ثم هناك المعمر سردان انطوان بسيدي صابر والشركة المسماة شمال غرب مولاي إدريس[4].

هذا فضلا عن امتلاك الشرفاء الأدارسة من أسرة الشبيهي وشرفاء وزان لمساحات حراثية لكن أقل أهمية مما ذكر، كما كان لبعض العائلات المكناسية والفاسية قطعا أرضية في زرهون[5].

وساعد هذا النوع من الملاك الذين لم تكن تربطهم علاقة وطيدة مع الأرض على تحويلها إلى أيادي المستوطنين بسهولة، لأن أغلبها لم يكن يشتغل بشكل منتظم

---

(1) أرشيف وزارة الخارجية بمدينة نانط Nantes
Liasse 87 Meknès: document du 3 Novembre 1934.

(2) المصدر السابق Carton 37 Meknès

(3) المصدر السابق Division des Affaires cherifienne

(4) أرشيف المحافظة العقارية بمكناس.

(5) La Carrière , op,cit , p. 9

وأشجاره كانت عرضة للضياع، فباع هؤلاء الخواص أرضهم بأثمان زهيدة.

والملاحظ أن الزراهنة - أو من أندسوا وسطهم- لا يعرفون عملية التحفيظ الخاصة بالممتلكات الأرضية بسبب خضوعهم للشرع والاكتفاء بالعقود العدلية أو الشهود.

وكانت ثروة منطقة زرهون تقتصر على الإنتاج الفلاحي سواء منه الزراعي بشقيه - الحبوب والقطاني ثم الشجري- سواء قبل عهد الحماية أو خلالها، فأين يتجلى ذلك اقتصاديا وما هي عواقبه اجتماعيا بعد التوغل الاستعماري في المنطقة ومضاعفات تسرب الاقتصاد الرأسمالي إليها.

البنيات الاقتصادية والاجتماعية بزرهون:

تعتمد البنية الاقتصادية على الفلاحة بالدرجة الأولى بشقيها الزراعي والحيواني، خاصة وأن الظروف الطبيعية ملائمة لهذا الإنتاج، سواء من حيث التربة الخصبة الملائمة والمناخ المتوسطي المتميز بالأمطار الكافية لإعطاء مردود فلاحي لاكتفاء سكان زرهون فضلا عن تصدير ما زاد عن حاجياتهم. وفي حين كان المهاجرون إلى المنطقة على دراية كبيرة بالعمل الفلاحي في الجبال والسهول المحيطة بها. مما كان الأثر الحسن على إنتاجية ملكيات الشرفاء والأعيان التي كانت عرضة للضيع، لأن أصحابها لم يكونوا يستغلونها بطريقة مباشرة، فظلت مساحات منها عذراء دون حرث، وبعد استقرار الريفيين والجبليين بزرهون توسعت دائرة الأراضي المزروعة فشملت مساحة المنطقة[1].

ويتمثل غنى هذه الجبال بالدرجة الأولى في الغرسات الشجرية ويأتي على رأسها الزيتون والكروم والتين ثم اللوز والرمان وباقي أنواع أشجار الفاكهة الأخرى، وكانت الزياتين تمثل غابات حقيقية:

"..... والكل مغروس بشجر الزيتون كأنها غابات ملتفة متضايقة على قدر حد البصر من جميع الجهات ..."[2] وبذلك اشتهرت زرهون بهذا النوع من الزراعات -

Wahbi, op, cit ,p.22 (1)

(2) سكيرج (أحمد) نهاية المقصود بالرحلة مع سيدي محمود نسخة مصورة خاصة ص 128 .

الشجرية- التي أحيلت المرتبة الأولى من بين كل المنتجات، وفي مقدمة هذه المرتبة الزيتون، وعلى هذا الأساس يكون إسم مكناسة الزيتون قد انتقل إلى أحوازها الشمالية، وحق لها أن تسمى زرهون الزيتون لأنه هاته الشجرة أصبحت رمز ثروة المنطقة[1].

وتنتشر أشجار الزيتون بزرهون على أرض تربوا على ثلث المساحة المنزرعة حيث وصل عددها إلى 250 ألف شجرة سنة 1930[2]. وتضاعف هذا العدد تقريبا في ما بعد حيث وصل إلى 400 ألف قعدة زيتون[3].

ورغم تداخل ملكيات هذه الأشجار وتشابكها بين الأشخاص الذين يستغلونها أو ترجع في أصلها إليهم، فأن المهم هو كثرتها يميزها عن باقي الأشجار المثمرة الأخرى بما قدره على السكان من خيرات.

ويوزع الزراهنة المحصول كما يلي:

1) الاستهلاك الخاص.

2) عصر الزيتون لاستخراج الزيت، حيث وجدت بزرهون أزيد من عشرين معصرة مخصصة لهذا الغرض.

3) التصدير - سواء الزيتون أو الزيت - نحو مدن مكناس وفاس وغيرهما لما يدره من أرباح مهمة على السكان.

ويأتي في المرتبة الثانية - من حيث الغراسات الشجرية- بعد الزيتون، أشجار الكروم سواء المنتجة للعنب الأحمر - أحمر بو عمر- أو الأبيض - تافريالت- أو الوردي والأسود ....

وكانت الكروم تغطي سفوح كثلة زرهون دون استثناء وأصلها من إسبانيا أوإيطاليا[4]. وتطورت هذه الزراعة منذ الاحتلال الفرنسي للمنطقة سنة 1911، وكان

---

(1) Olivier, op, cit p.41

(2) Dresh, op, cit p. 100

(3) La Carrière , op,cit p.7 ملحوظة حسب إحصاء 1949.

(4) المصدر السابق.

الهدف الرئيسي من الإنتاج هو التصدير، إذ وصل العدد الإجمالي للكمية المصدرة من عنب المائدة حوالي 280 طن سنة 1924، لكن منذ سنة 1927 بدأت هذه الزراعة تتراجع ولم تعد بالمنطقة سوى 130 ألف كرمة سنة 1930[1]. في حين أصيبت بمرض الفيليكسورا، 100 ألف شجرة عنب وشاخ بعضها سنة 1936، مما أثر سلبيا على حصيلة هذه السنة التي كادت أن تكون منعدمة ونفس الشيء بالنسبة لسنة 1937[2].

ومن بين أنواع الأشجار المثمرة بزرهون هناك التين بأنواعه المتعددة - الغدان، الورناكسي، عنق حمام - ثم البرتقال والرمان واللوز والخروب وتباع غلل أجنة هذه الفواكه في الأسواق المحلية أو المدن المجاورة- لزرهون وفي مقدمتها مكناس وفاس وبوتي جان - سيدي قاسم - وبالإضافة إلى الزراعات الشجرية المثمرة، ينتج سكان كتلة زرهون أنواعا من الحبوب، سواء الشتوية منها كالقمح والشعير أو الربيعية مثل الذرة- والحمص والعدس والفول وغيرها[3]. بلغت المساحة المنزرعة بشتى أنواع الحبوب إلى 16000 هكتار، صدر منها الزراهنة سنة 1930 : 35000 قنطار[4]. وتأتي تربية الحيوانات في المرتبة الثانية من الإنتاج الفلاحي حيث أهمية الرعي واضحة في الاقتصاد الزرهوني إن على مستوى قطعان الماشية أو الدواب،وتكون هذه الثروة الشق التكميلي للزراعة ويتصدرها حسب إحصاءات سنة 1930 الأغنام بـ : 33000 رأس، والماعز بـ: 13000 والأبقار بـ: 10000 بقرة وثور[5]، ثم هناك البغال والحمير والخيول، والملاحظ أن هذه الأعداد بدأت تتراجع بالنسبة لكل أنواع الحيوانات، نظرا لتقلص المرعى واستحواذ المعمرين على بعض الأراضي التي كانت خاصة للرعي وتحكم مصلحة المياه والغابات في مناطق شاسعة كانت مرتعا للقطيع، إضافة إلى السرقات التي لحقت المواشي والدواب ونقلها إلى مناطق أخرى، ثم نقص قلة نقط مياه الشرب، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد بزرهون حركة القطيع فيما يعرف بالإنتاج.

---

(1) Dresh, op,cit, p. 500

(2) Olivier, op,cit p. 43

(3) المصدر السابق انظر البيانات 2 و 3 بالصفحة 44.

(4) Dresh, op,cit p. 503

(5) المصدر السابق.

كانت أهمية الإنتاج الفلاحي في زرهون وراء خلق حركة تجارية نشيطة سواء داخل المنطقة أو بينها وبين مناطق محادية لها أو بعيدة عنها. وكان لتدخل القطاع الرأسمالي وقع في الإخلال بتوازن الحركة التجارية بزرهون، حيث سخرت لخدمة الأغراض الاستعمارية في كل من مكناس وفاس وبوتيجان، التي كانت تحاصر كتلة زرهون، خاصة وأن الطرق التجارية الرئيسية كانت في اتجاه هذه المدن على هامش المنطقة.

كانت أهم الأسواق التي يتوارد عليها سكان زرهون هي سوق السبت، مدينة مولاي إدريس الذي فقد تدريجيا أهميته وهيمنته على التجارة الزرهونية، وذلك لربط أسواق أخرى بطرق تجارية على جوانب كتلة زرهون، والمقصود بذلك سوق زكوطة وسوق نزالة بني عمار، وسوق مكس، وتأتي كلها على أهم الطرق.

وارتبطت المنطقة بحركة تجارية مع ما يجاورها من المناطق عبر شبكة طرق تحيط بها من الشمال على طول الخط الرابط بين مدينة فاس، وبوتيجان عبر فج زكوطة الذي يعقد فيه سوق الإثنين الذي يحمل نفس إسم الفج - سوق اثنين زكوطة- الواقع بمنطقة اتصال تجمع الزراهنة والشراردة، وكان هذا السوق القروي وراء ميلاد أسواق صغيرة أخرى ك: نزالة بني عمار، وثلثاء وادي مكس، وزادت أهمية هذه الأسواق طيلة مدة تقارب ثلاثة عقود من الزمان (1911 - 1929) وأصبحت تنافس السوق المركزي بزرهون - أي سوق مولاي إدريس - وبذلك صارت المنتجات الشرادية تسوق إلى اثنين زكوطة عوض سبت مولاي إدريس، ومنذ سنة إنشاء الطريق الرابطة بين برتيجان ومكناس - حول جزء مهم من المبادلات التجارية لـ : شراردة من زرهون إلى مكناس، في حين حمل أهل الوداية منتجاتهم إلى ثلاثاء مكس، وكانت هذه التحولات لمسار المنتجات المحيطة بزرهون سبب فقدان سوق سبت مولاي إدريس لدوره التجاري في كتلة زرهون، فصار سوقا عاديا، ومن عواقب هذه التحولات التجارية إدخال الأسواق المحدثة في شبكة التجارة الفاسية والقاسمية، حيث أن تجار هاتين المدينتين غزو ببضائعهم المصنعة والطبيعية هذه الأسواق مما أدى إلى إبعاد منطقة زرهون عن التحكم التقليدي لسوق سبت مولاي إدريس فصار سوق اثنين زكوطة محتكرا من قبل تجار سيدي قاسم،

في حين غزا تجار فاس ثلاثاء مكس، وأخيرا سيطر تجار مكناس على الحركة التجارية في سوق مولاي إدريس(1).

لقد كان السوق المحوري التقليدي لسبت زرهون زبناءه سواء من الشراردة أو الاوداية أو من قبائل حجاوة وغيرهم الذين حولوا معاملاتهم التجارية مع فاس عبر سوق ثلاثاء مكس أو سيدي قاسم بواسطة سوق اثنين زكوطة، في حين بقي أغلب الزراهنة بالشمال يتوجهون نحو سوق سبت مولاي إدريس، لكن هذا لم يحل دون الذهاب بين الفينة والأخرى للأسواق الهامشية - القريبة منهم لقضاء أغراضهم، كما صار سكان المداشر الشرقية والشمالية الشرقية يترددون على فاس، ويذهب سكان الجنوب، إلى مكناس لنفس الهدف.

إن الكساد التجاري داخل كتلة زرهون لا يعني انهيار هذا القطاع، بل المقصود هو عدم تطوره بالقدر الذي كان منتظرا، بسبب بقاء حالة الطرق الثانوية ولا تخترق معظم المداشر باستثناء بعضها التي كانت مقرا للقيادة كما هو شأن مدشر المغاصيين بالجنوب أو زاوية مولاي إدريس مركز قيادة الشمال أو مشيخة بني عمار ... وبالرغم من هذه المعوقات فقد انتشرت حركة البيع والشراء في كل أنحاء زرهون عن طريق العطارة، لكنها حركة محدودة في مبيعاتها وشراءتها، لأن المنتجات المتبادلة لم تساعد على خلق فرص للتبادل بمفهومه الواسع ما بين مختلف المداشير والمراكز التجارية سواء داخل الأسواق التي سبق ذكرها أو في المدن القريبة من زرهون.

وكانت أهم الصادرات الزرهونية هي المواد الغذائية عبر وسائل نقل متنوعة بدءا بالدواب، وانتهاء بالشاحنات التي كانت تصل إلى أقصى حد بالسواحل الأطلسية، إضافة إلى الدور التي قامت به محطة السكك الحديدية في عين كرمة حيث كانت تجمع بها المواد المذكورة منها تسوق إلى المدن البحرية، والجدير بالملاحظة أن مجموعة من الأوربيين أصحاب الشاحنات كانوا يشترون المنتجات الزرهونية في عين المكان ويأخذونها إلى مكناس وفاس وسيدي قاسم(2).

---

(1) Wahbi, op,cit p.44

(2) La Carrière, op, cit p. 20

إن البنيات الاقتصادية التي كانت سائدة في زرهون ما بين 1911 - 1939 شهدت تغيرات طيلة هذه المدة، تراوحت ما بين "الازدهار" والتقهقر ولذلك يمكن أن نميز بين مرحلتين في هذه الحقبة.

المرحلة الأولى:

1911 - 1929، يمكن نعتها بمرحلة النمو "والازدهار" وتوسع مجالات فلاحية متعددة، ذلك أن مجموعة من المزروعات الجديدة أدخلت إلى المنطقة مثل البطاطس العادية والحلوة، كما انتشر إنتاج المزروعات الحضرية وتحسنت جودتها[1]. وزاد إنتاج باقي المواد الزراعية.

وكان مستوى الفلاحين في زرهون مرتفع بالمقارنة مع أهالي جبال أخرى[2]. خاصة وأن حكومة الحماية الفرنسية حاولت إدخال بعض التغيرات على سير الأشغال الفلاحية، وتقديم المساعدات للفلاحين سواء تعلق الأمر بالبذور أو السلفات والإرشاد، ولهذا الغرض تم إنشاء الشركة الأهلية الاحتياطية بقرار وزاري مؤرخ بـ: 20 أكتوبر 1917 شملت مدينة مكناس وأحوازها بما في ذلك منطقة زرهون[3]. وأدت هذه الإجراءات إلى تطور الإنتاج والمداخيل المترتبة عنه طيلة مدة 18 سنة الموالية للاحتلال الفرنسي للمنطقة.

وكان الهدف من هذه الإصلاحات هذا الخروج بأهالي زرهون من اقتصادهم المغلق إلى اقتصاد السوق دون أن يهيئوا لهذه الوضعية أو مراعاة لطبيعة بلادهم الجبلية وتأسيس البنية التحتية لهذا الغرض وفي مقدمتها بناء شبكة من الطرق العصرية،

---

(1) Olivier, op,cit, p.38

(2) La Carrière, op,cit p.10

(3) صمت هذه الشركة : جرون ومجط وعرب سايس والزراهنة وبني مطير ودخيسة وأودية ردم وضمان ومكس والبواخرة والغنادرة والعزابة وأكوراي وبوفكران، وكان مركزها مكناس.

ملحوظة :

صدر قرار تأسيس هذه الشركات بالمغرب يوم 5 غشت 1913 وكانت تسمى:
Les sociétés Indigénes Agricoles de Révoyance.

وفي غياب هذه الأسباب، أقبل الزراهنة على استهلاك كل ما هو أجنبي من البضائع والسلع التي كانت تغزوا أسواقهم وفي مقدمتها السكر والشاي والملابس بمختلف أنواعها خاصة الأحذية، إذا لم يعد إلا القليل منهم يقبلون على البلغة أو النعالة وعوضوها بغيرها البلاستيكية والجلدية واليابانية الصنع، بل صار الزراهنة يشترون المواد الغذائية كالزيت الروسية لتعويض قلة الانتاج من الزبدة نظرا لتراجع عدد القطيع، ولم يعد الاكتفاء باستعمال القنادل الزيتية والدوم في الإنارة، بل راحوا يستعملون الشمع والكاز كما صار الإقبال على شراء اللحم كل شيئا ملفتا للانتباه نظرا لارتباط الزراهنة باقتصاد السوق، بعدما كانوا يكتفون بـ : لوزيعة في المداشر بين الفينة والأخرى.

إن استعمال الحاجات الجديدة واستهلاكها أدى تدريجيا إلى الخروج بسكان زرهون من الاقتصاد المغلق إلى متيله المنفتح على باقي أسواق المدن الكبرى، كما أن إدخال النقود في المعاملات التجارية سهل مأمورية انتقال البضائع والحصول عليها بأيسر الطرق، وهذه عوامل جعلت العديد من الدارسين للمنطقة لهذه الحقبة يعتبرونها مرحلة ازدهار(1) وإن كان هذا الازدهار في وسائل الاستهلاك وليس في أدوات الانتاج.

المرحلة الثانية (1929 - 1939)

وتبدأ مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان لها تأثير على الاقتصاد المغربي على العموم ومنه اقتصاد البادية المكناسية وخاصة زرهون، ويمكن نعت هذه الفترة بمرحلة التقهقر أو الخفوت، لأنه بدأ فيها تراجع الانتاج الشجري عموما وخاصة العنب حيث أصاب مرض الفيليكسورا: 100000 كرمة أو شاخت مما تطلب قلعها، ومس نفس التراجع الانتاج السنوي للحبوب بأنواعها، وزاد من نقص هذه المنتجات توالي سنوات الجفاف يمكن وصفها بالعجاف التي صادفت ضياع العديد من رؤوس قطيع الماشية نظرا لانعدام - أو قلة- الكلأ ونضوب العيون من الماء وجفت الأودية في أغلب منطقة زرهون، وانعكست الآثار السلبية لهذه السنوات "الأزمة" على أسعار المواد الفلاحية سواء منها الزراعية أو الحيوانية، مما كان له نفس الأثر على الشرائح الاجتماعية

Olivier, op,cit, p.17(1)

بمختلف مراتبها المادية، وأدى بالعديد من السكان ممن لم يتمكنوا من الصمود في وجه هذه الأزمة إلى ترك أراضيهم أو العمل عند أصحابها الخماسة والهجرة إلى مكناس بحثا عن العمل، في الوقت الذي لم يكن فيه أهل هذه المدينة بأحسن حال منهم فانطبق على الجميع المثل المشهور: تمسك غارق بغريق. كما أن بعضهم توجه للعمل في الأشغال العمومية بالأوراش الطرقية أو عند المستوطنين[1]. في الوقت الذي كانت فيه كتلة زرهون ملجأ لأعداد وافرة من اليد العاملة ما بين 1911 - 1929 أثناء جني المحاصيل من الزيتون والعنب أو حصاد الحبوب، تأتي من مختلف المناطق خاصة من جبالة والغرب وشراردة وأولاد عيسى والاوداية، فإنها خلال لأزمة المذكورة وجدنا مجموعة من الزراهنة يغادرون أوطانهم مكرهين.

وضربت هذه الأزمة سكان مداشير زرهون باستثناء مدشر موساوة الذي نجا سكانه من هذه الوضعية ولم يستدينوا لمواجهة حاجاتهم من المواد التي غزت زرهون، فلم يهاجروا تاركين مساحات أرضية خارج مدشرهم، بسبب اقتصادهم في استهلاك المواد التي استنزفت مداخيل أهل زرهون وخاصة الشاي الذي لم يكن يقدم إلا في المناسبات للضيوف من مستوى معين.

ولم تسلم منتجات أراضي الأحباس من هذه الأزمة مما دفع المخزن إلى بيع جزء منها بما كان يسميه معاوضة وذلك سنة 1930: "... إن المخزن الشريف كان صدر أمره بجعل المعاوضة النقدية مع الأحباس وملاك بلادات قصر فرعون، حيث اقتضت ذلك مصلحة المخزن العامة ... بلاد بيضاء حراثية ..."[2] وعوضت هذه الأرض ما بين ناظر أحباس زرهون ومراقب الأملاك المخزنية بمكناس وزرهون.

أدى التدخل الاستعماري في منطقة زرهون إلى الإخلال بالتوازنات في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وزاد من هذا الإخلال إجبار السكان على أداء ضريبة الترتيب، نقدا وليس عينا دون أن يكون المجتمع الزرهوني مهيأ للانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي مم أحدث اضطرابات في سير الحياة المادية

(1) المصدر السابق انظر الملحق رقم 8 الخاص بتوزيع السكان حسب المهن.
(2) وتبقى أصلية خاصة مؤرخة بـ 7 شوال 1349 (1930).

للمجتمع الزرهوني هذا فضلا عن إثقال كاهل السكان بالضرائب والتعسف في جمعها، وتقديم الهدايا والرشاوي للشيوخ والمقدمين، كل هذه العوامل كانت وراء التغيرات السلبية التي شملت مداشير زرهون.

إن وجود زرهون وسط مدن استأثرت باهتمام المسؤولين الفرنسيين زاد من تهميشها وعزلتها، لذا لم يتم تطوير البنايات الاقتصادية وعصرنتها إلا بالقدر الذي خدم مصالح المستعمرين، كما هو الشأن لشق الطرق وبنائها وذلك منذ العشرينات من هذا القرن الذي كان الهدف منه تسهيل نقل منتجات المنطقة نحو المدن المحاصرة لمنطقة زرهون مما أدى إلى خنق التجارة المحلية.

خاتمة

كان سكان منطقة زرهون قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1911 يعيشون على الاكتفاء الذاتي، في إطار فلاحة تقليدية طفت عليها زراعة أشجار الزيتون، وبعد السيطرة الاستعمارية وما تلاها من فصفعة للبيانات الاقتصادية-الاجتماعية بسبب غزو الاقتصاد الرأسمالي لكتلة زرهون مما أثر على الأنشطة التي كانت "مزدهرة" وكافية لأهلها، وما حصل من تغيرات شملت البنايات المذكورة، سواء تعلق الأمر بالأراضي السهلية المحيطة بجبال زرهون أو الحركة التجارية على هامش هذه الجبال، وغزو المنتجات الأجنبية لأسواقها ومداشرها، والملاحظ أن الزراهنة لم يستفيدوا من تلك التبدلات إلا النزر القليل، فظلت البنيات التحتية جامدة بل متأزمة أحيانا، مما كان له انعكاس على البنيات الفوقية حيث تفاقمت مشاكل البطالة، وارتفاع الأسعار من جراء قلة الإنتاج، وغص السكان في الجهل لانعدام المدارس، وبالمقابل زاد نتشار الطرقية وسطهم وممارسات شتى أنواع الحضرات والجذ بات.

كانت السياسة الاقتصادية الرأسمالية وراء تهميش النشاط التقليدي بزرهون خاصة بعد سنة 1929 وإلى غاية 1939، ولم يستفد الأهالي من التطورات العصرية التي شملت أراضي المعمرين والأسواق الأسبوعية مما خلخل الوضع الاجتماعي.

وعموما فإن ما يمكن اعتباره عصرة للاقتصاد الزرهوني لم يستفد منه سكان المنطقة فظلوا على هامش العصرنة.